الاشتقاق الإبدالي وأهميته في وضع المصطلح العربي

د.ممدوح محمد خسارة / سوريا

" الإبدال هو جَعْلُ حرفٍ بدَل حرفٍ آخر في الكلمة الواحدة وفي موضعه منها" (1) .وهو ضربان صرفيّ ولغويّ (2).

- فالصرفيُّ إبدالُ حَرْفٍ بآخر لضرورةٍ صوتية طلباً للخفة وسهولةِ النطق كما في قولنا (ازدهر) إذْ أُبدلت الدال من التاء (افتعل) وأصل الفعل (ازتهر)؛ أوقولنا (كساء) إذ أُبدلت الهمزة من الواو، وأصلها (كساو)(3). وهذا النوع من الإبدال لا أثرَ له في تنمية اللغة وتوليد ألفاظها. وإنما هو سلوك صوتي بحت. وهو مطّرد في حروفٍ بعينها عند التقائها بحروف أخرى يصعُب نطقُها متتالية دون تغيير يقع على أحدها.

- أما اللغويُّ فهو جعل حرفٍ بدل آخر من الكلمة لغير ضرورة صرفية، وهو غيرُ مطّرد، كقولهم: هتَنت السماءُ وهتنت (4) أي أمطرتْ، وقولهم: الغيْم والغيْن (5). وهذا النوع من الإبدال ذوأثرٍ كبير في تنمية اللغة وتوليد مفرداتها. وهو مقصودُنا عند إطلاق الكلمة.

جاء في المزهر قولُ ابن فارس: " ومن سُنن العرب إبدالُ الحروف وإقامةُ بعضها مقام بعضٍ: مَدَحَه ومَدَهَه، وفرس رفلّ ورفنّ أي سابغ الذيل. وهو كثيرٌ مشهور... وممن ألف في هذا النوع ابنُ السكيت وأبو الطيب اللغوي (6).. والواقع أن كتابيهما الموسوم كل منهما بالإبدال هما مُعْتمدُ كل من يتصدّى لدراسة هذه الظاهرة، ومنهما استقى السيوطي جلَّ ما جَمَعه حول هذه الظاهرة في مزهره، وهما مطبوعان ومحققان لكن أول ما يلفت النظر فيهما أنهما جمعا الألفاظ التي وقع فيها إبدالٌ دون تفريق بين ما هو صرفيّ أو لغوي.

" ولعل أولَ من خطر بباله أن يُسَمّي هذه الظاهرة اللغوية إبدالاً هو الأصمعي (216هـ)، وشاركه في هذه التسمية ابن السكيت (244هـ)، عندما سمى كتابه (القلب والإبدال). ثم جاء الزجاجي (340هـ) فألف كتاباً سماه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)... وسمّى أبو الفتح بن جني كتابه في الإبدال (تعاقب العربية) (7). ولا ندري إن كان هذا الكتاب الأخير هو ما وعد به ابن جني في الخصائص من عزمه على شرح كتاب ابن السكيت في القلب والإبدال.

وممن عدَّ الإبدالَ اشتقاقاً من القدماء السكّاكيُّ (626هـ) وشيخه الحاتميّ (8). ومن المحدثين: طاهر الجزائري وضاحي عبد الباقي وعبد الله أمين وصبحي الصالح.

وكان الغالبُ على تعليل هذه الظاهرة لدى القدماء ردّها إلى اللّهجات أو لغات القبائل بحسب تعبيرهم. "يقول أبو الطيب اللغوي في كتابه : ليس المرادُ بالإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرفٍ من حرف، وإنما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى

مكتبة
بنسيادو دايرة [illegible]

واحد حتى لا تختلفا إلا في حرفٍ واحد" (9). فعلى رأيهم يكون (صُلْب وصَلْت) بمعنى واحد لقبيلتين(10)، ومثله: أَرَقْتُ الماءَ وهَرَقْته(11). ومن الأدلة على تعليلهم اللهجي قول ابن جني: "وقد أُبدلت العينُ من الحاء في بعض المواضع، قرأ بعضهم: (عَتّى حين) يريد (حتى حين)(12)؛ ومن المعروف أن هذه قراءة عبد الله بن مسعود بلغة هذيل(13).

1) حروف الإبدال:

تباينت أقوالُ اللغويين حول الحروف التي تُبدل، فقد ذكر أبو علي القالي في أماليه أنها اثنا عشر حرفاً (14). وجعلها ابنُ سيده في مخصّصه ثلاثة عشر حرفاً، وزادها غيره إلى أربعة عشر حرفاً(15). أما ابن مالك فقد ذكر في ألفيته أنها تسعة أحرف يجمعها قولهم (هدأت موطيا)(16)، لكنه عاد في (تسهيل الفوائد) فوضح الأمر مفرقا بين نوعَيْ الإبدال اللذين ذكرهما وهما الإبدال الصرفيّ المطّرد والإبدال اللغوي غير المطّرد، فقال رحمه الله: " يجمعُ حروفَ البدل الشائع في غير إدغام قولك: (لجد صرفُ شَكِس آمن طي ثوب عزته). والضروريُّ في التصريف هجاء (طويت دائما). وعلامةُ صحّة البدليّة الرجوع في بعض التصاريف إلى المُبْدَل منه لزوماً أو غلبة، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصلين"(17). ويُفْهَم من كلام ابن مالك في التسهيل أن حروف الإبدال الصرفي ثمانية لا تسعة كما كان ذكر في ألفيّته، بإسقاط الهاء منها.وأن حروف الإبدال اللغوي هي اثنان وعشرون حرفاً، أي إنه استثنى من حروف الهجاء العربي كلّها سبعة أحرف هي: الحاء والخاء والذال والصاد والضاد والغين والقاف.

لكننا تَتَبَّعْنا كتابَ ابن السكيت في الإبدال، فوجدنا أنه أورد من الألفاظ ما يُثبت وقوع الإبدال في كل الحروف حتى هذه الأحرف السبعة التي استثناها ابن مالك:

فمن إبدال الحاء ذكر حَبَش وهَبَش بمعنى جَمَع (18). ومن إبدال الخاء ذكر طُخْرور وطُحْرُور للسحابة، وخَشِيّ وحشيّ لليابس (19). ومن إبدال الذال أورد ذَرَق الطائر وزَرَق، والذّحادِح والزّحاذح(20)، للقِصار. ومن الصاد: صاف السَّهْم وضاف: إذا حاد عن هدفه (21). ومن الضاد: ضَلاضِل وصَلاصل لبقايا الماء (22). ومن الغين: غَلَث وعَلَث: وضع لطعامه العُلاثة وهي الإدام (23). ومن القاف: قَحَط وكَحَط وكَشَط وقَشَط (24).

يؤيد هذا الاستنتاج ما ذكره السيوطي من أن أبا حيان الأندلسي نقل عن شيخه أبي الحسن بن الصائغ قولَه: "وقلّما تجدُ حرفاً إلا قد جاء به البدلُ ولونا درأً"(25).

ولعل اختلاف اللغويين حول عدد حروف الإبدال مردُّه إلى تقدير كل منهم - بحسب ما وصل إليه - لنسبة شيوع الإبدال في كل حرف. والذي نُرَجحه أن الذين قللوا من عدد حروف الإبدال إنما كانوا يذهبون إلى أن ذلك هو ما اشتُهر منها و لم يكن كلامُهم على وجه التحديد والإحصاء، ولهم في ذلك بعضُ العذر فليست نسبة شيوع الإبدال واحدةً في كل الحروف، بل هي متفاوتةٌ تفاوتا شديدا، إذ إن بعضها لم يأتِ عليه من أمثلة الإبدال إلا كُلَيْمات، أما بعضها الآخر فتجاوزت حالات الإبدال فيها العشرات.

2) أنواع الإبدال:

قسم بعض الدارسين المعاصرين الإبدال أنواعا هي (26):

الإبدال الصَّرْفيّ الذي ذكرناه، والإبدال اللَّهْجي، كقولهم علجّ بدل عَلِيّ؛ والإبدال الشاذ كقولهم: هَرَحْتُ الدابة بدل: أرحْتُ الدابة؛ وإبدال الضرورة الشعرية كقولهم: ثُعَالي بدل: ثعالب وقولهم: سادتي بدل سا وزاد غيرُه أنواعاً أُخَر منها (27): إبدال خَطَأ السمع نحو: عَبْهَلة وعَنْهَلة (28)؛ وإبدال التصحيف نحو العابر والغابر؛ وإبدال التضعيف نحو الخَرُّوب والخَرْنوب؛ وإبدال التعريب نحو الفُسْطاط والفُستاط؛ وإبدال التفخيم نحو: مَتّ ومَطّ؛ والترقيق نحو : غلِط وغَلِتَ؛ وإبدال الإتباع نحو: حارّ بارّ وجائع نائع؛ وإبدال التّعاقُب نحو أُلَب وأَرَب؛ وإبدال الاختلاف نحو الصَّاعقة والصّاقِعة؛ وإبدال التَّوَهُّم نحو اقْتَسره واعْتَسره.

وهذه التقسيمات الفرعية تدخل كلها في إطار النوعين الرئيسيين اللذين ذكرنا وهما الصرفيّ واللغويّ.

إن إبدالات الضرورة الشعرية والتصحيف وخطأ السمع والتعريب والإتباع لاتهمنا في دراستنا هذه لأنها ليست من وسائل التوليد اللغوي. أمّا ما يهمنا فهو ما سوى ذلك مما يدخل كلّه في إطار سَمّوه بالإبدال اللَّهْجي خاصةً واللغوي عامة.

3) الإبدال وأثره الدلالي عند القدماء:

درج بعض اللغويين على تقديم الألفاظ الإبدالية وكأنها من مرادفات ألفاظها الأصليّة. وممن ذهب هذا المذهب أبو الطيب اللغوي إذْ قال - كما قدمنا -: "ليس المرادُ بالإبدال أن العرب تَتَعمّد تعويض حرفٍ من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لاتختلفا إلا في حرفٍ واحد"(29). وبُني على هذا الفهم للإبدال أن ذهب لغويون قدماء إلى عد كل أشكال الإبدال مساعيَّة، ويعبر عن هؤلاء قول ابن جني: "فنحن نَتّبعهم في الإبدال ولا نقيسُه، إلا أن يضطر امرؤٌ إلى الدخول تحت القياس والقول به"(30).

إننا لانؤيد ما ذهب إليه بعض اللغويين القدماء من أن الإبدال لم يكن له من عمل إلا الترديف أي توليد المترادفات؛ فلقد أدّى بنا استقراء عدد من كتب اللغة ومعجماتها ولا سيما معجمات الموضوعات إلى نتيجة مفادها أن الإبدال كان وسيلة اشتقاقية لتوليد ألفاظ جديدة تحمل معاني تَنْويعيَّة على المعنى العام للكلمة الأصلية التي وقع فيها الإبدال. ونحن ذاكرون شواهد تراثية على سبيل التمثيل لا الحصر:

ا - لم يغفل ابن السكيت صاحب أول كتاب في الإبدال عمّا يحمله الإبدال من تنويعات على المعنى العام؛ يقول في باب النون واللام: "يقال: هتَنَت السماء تهتِن تَهْتانا، وهَتَلَت تَهْتالاً، وهُنّ سحائبُ هُتُن وهُتّل، وهو فوق الهَطْل"(31).

ب - قال الفارابي في ديوان الأدب:" الشازب الضامر من الإبل وغيرها... والشاسب أشدُّ ضموراً من الشازب"(32).

ج - ولعل أكثر مَن أشار إلى ما يحمله الإبدال من تنويعات على المعنى الواحد هو أبو منصور الثعالبي في كتابه (فقه اللغة). ومما ورد فيه " جَزَّ اللحمَ وجزَّ الصوفَ"(33) وكلاهما تنويع خاص على معنى القطع العام. ومثله أيضا: "القَصْم: كَسْر الشيء حتى يبين،

والفصْم: كسر من غير بينونة" (34). ومنه: " إذا أخرج المكْروبُ أو المريض صوتا رقيقا فهو الرّنين ، فإذا أخفاه فهو الهنين ، فإذا أظهره فخرج خافيا فهو الحَنين، فإذا زاد فيه فهو الأنين، فإذا زاد فيه فهو الخنين"(35). إن التنويعات الدلالية التي أدخلتْها أحرف الإبدال على المعنى العام لمجموعة هذه الكلمات وهو صوت المريض، هي مما لا يَخْفى.

د - ومما جاء في مخصص ابن سيده:" الحَوَص: أن تضيق إحدى العينين دون الأخرى... والحَوَص: ضيق العين وصغرها خِلْقة أو داءً "(36). وجاء فيه: "العطَفُ : كثرة شعر الحاجبَيْن... والعَطَف : قِلّة شعر الحاجبين، وربما استعمل في الشَّعر، وهو ضد الوَطَف "(37). فالعَطَف والغَطَف والوَطَف دلالتها العامة على شَعْر الحاجبين، لكنَّ بعضها دل على الكَثْرة والآخر على القِلّة؛ وحول الشَّعْر أيضا جاء قوله:" الجَلَحُ هو أن يذهب من مقدّمه [مقدم الرأس] ثم الجَلَه ثم الجلا وهو أكثر من ذلك" (38).

هـ - ومِمّا نقله ابن منظور في لسان العرب: "إذا كانت في السرَّة نَفْخة فهي (بُجْرَة)، وإذا كانت في الظّهر فهي (عُجْرة) "(39). وورد فيه قولهم:" لقد أبْعَطُوا إبْعاطاً شديداً أي أبعدوا و لم يقرُبوا من الصلح...وأبْعَط في نسَوم: تباعد وجاوز القدر "(40). ونلحظ كيف أن لإبعاط قد جاء لدلالة اجتماعية خاصة هي البُعد عن الاتفاق وليس لدلالته المكانية العامة. وقد صرح ابن منظور بالفروق الجزئية التي يوفرها الإبدال فقال في مادة (تلع):" تلع الرجلُ رأسه: أخرجه من شيء كان فيه، وهو شبْه (طلع) إلا أنّ طَلَع أعمّ "(41).

إن ما ذكرناه حول الأثر الدلالي لظاهرة الإبدال لم يكن إلا تمثيلا، ولو أردْنا الإحصاء، لضاقت بنا الصفحات. فهل من مسوغ بعد هذا لأن يقال إن الإبدال هو اختلافٌ لهْجيّ ليس غير، كما صرّح أبو الطيب اللغوي، أوأنّه تطوُّرٌ صوتيّ لا أكثر، كما نُقِل عن الدكتور إبراهيم أنيس(42).

ثم إذا كان العرب قد أعطَوْا لتغيّر الحركات دلالات تنويعيّة كقولهم: كتب وكُتِب وكُتُب، وشرْبة وشِرْبة وشُرْبة. وإذا كانوا قد حمّلوا تتابُع الحركات في البناء معنى تتابع الحدث نحو:" النّقزان والغليان، فقابلوا بتوالي حركاتِ المثال توالِيَ حركات الأفعال "(43) فأيّة غرابة في أن يُعطوا للإبدال دلالات خاصة بحسب حاجتهم التعبيرية؟ إننا لا ننكر أن يكون بعض الإبدال اللغوي لغات قبائل أو لهجات، على حد تعبير المعاصرين. إلا أننا نُنكر أشد الإنكار أن يكون هذا الإبدال دون دلالات البتة.

ولايُقلّل من القيمة الدلالية للإبدال أن تُعَدَّ كلّ من الكلمتين المظنون وقوع الإبدال فيها، أصلا في بابها. يقول ابن جني: "بابٌ في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصليْن، لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلّ دالّ أو دعت ضرورةٌ إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة. ومن ذلك قولهم: هَتَلَت السماء وهتنت، هما أصلان ألا تراهما متساويين في التصرُّف، يقولون: هتنت السماء تهتانا، وهتلت تهتل تهتالا، وهن سحائب هُتُن وهُتُل" (44).لقد ذهب ابن جني هنا إلى أصليّة كلٍّ من الحرفين

النون واللام وأنهما ليسا مبدلين أحدهما عن الآخر، ولكن هل يعني الحكم بأصليتهما الحكم بترادف الكلمتين (هتل وهتن)، وهل يعني أيضا أن (هتل وهطل) مترادفان، وقد رأينا ابن السكيت يبين الفروق الدلالية فيصرح أن الهتل فوق الهطل؟(45).

إن اللغويين يفرقون بين الحرف المبدَل والمبدَل منه من قبل أن الحرف المبدل يسقط في التصريف، وأن المبدَل منه يثبت، كما يدل على ذلك قول ابن جني السالف؛ ولكننا نرى أن هذا الحكم - على صحَّته- ليس مطلقا، فقد يحدث أن يقع الإبدال في حرف من حروف الكلمة ويشيع وتُصرَّف الكلمة التي وقع فيها، فلا يُدرَى حينئذ أيّ الحرفين هو الأصل وأيهما هو المُبْدَل. فإذا كان أكبر لغويّين في القرنين الثالث والرابع أعني ابن السكيت وابن جني، قد اختلفا في أصليّة أو بدلية حروف كلمة واحدة هي (هَتَل وهَتَن وهَطَل) إذ عدَّها ابن السكيت من المُبْدَلات، بدليل ذكرها في كتابه، وعدَّها ابن جني أصولا بنصه، فكم سيكون من العسير علينا نحن المحدَثين أن نميز بينهما؟ ومن هذا القبيل في الخلاف بين اللغويين ما جاء في لسان العرب في مادة (تبن) بمعنى دَقَّق النظر:"قال الليث: طَبَن له، بالطاء في الشرّ. وتَبَن له، في الخير. قال أبو منصور: هما عند الأئمة واحدٌ، والعرب تبدل الطاء تاء لقرب مخرجيهما؛ قالوا: مَتَّ ومَدَّ ومَطَّ." ولعل من قال بأصليّة كلٍّ منها ذهب إلى أن هذه الأحرف (التاء والدال والطاء) تثبت في تصاريف كل فعل منها؛ هذا صحيح، ولكن هل نحن مقتنعون بأن (مَدَّ ومَطَّ) هما بمعنى؟ وهل يصح قولنا (مَطَّ الحبلَ) كقولنا: مَدَّه، وهل يصح (مَطَّ إليه بنسب) كقولنا: مَتَّ إليه بنسب؟ وهَبْنا

سَلَّمنا أن هذه الأحرف في الكلمات الثلاث هي أصول كلُّها، فبماذا نُعَلل هذا التقارب بين معاني كلماتها، وهو تقارب يدل على فروق نوعية في المعنى العام لها وهو (الإمطار) في مثال الثعالبي و (المَدّ) في مثال ابن منظور؟ هل نلجأ إلى الاستعانة بمقولة القيمة التعبيرية للحرف العربي، هذه المقولة التي تحمل من خِصْب الخيال اللغوي أكثر مما تحمل من الحقائق اللغوية؟

إن أمثال هذه التغيرات بين حروف الكلمات متشابهة المعنى لابد من أن تكون-على الغالب-أحد شيئين:

ا - إمَّا إبدالاً مقصودا طرأ على الكلمة طلبا لمعنى جديد بعد أن كانت قد وُضعت على حرف واحد لمعنى أصلي،إذ لايعقل أن يضع الواضع كلمتين مترادفتين بداءة.

ب - وإما أن تكون اختلافا لهجيا بين القبائل، كانت تدل على الترادف أولا ثم تطوَّرت إلى أن أصبح لكل كلمة معنى يغاير معنى الكلمة الأولى.

وفي كلتا الحالتين فنحن أمام تغيير في حرف من أحرف كلمة أدَّى إلى تغيير محدَّد في المعنى، وهذا ما نسميه إبدالا دلاليا. وإن هذا الإبدال الدلالي يؤدي وظيفة مطلوبة في اللغة، وهي الدلالة على الفروق النَّوْعيَّة الجزئيَّة في إطار المعنى العام، دون النظر إلى أي الحرفين هو أصلٌ وأيهما هو المُبْدَل ، وهو يقابل الإبدال اللغوي غير الدلالي، كإبدال الإتباع والتصحيف وخطأ السمع، ممَّا اخرجناه من دائرة اهتمامنا.

4) الاشتقاق الإبدالي لدى المحدثين:

سلف القول إن بعض القدماء ومعظم المحدثين سموا الإبدال بالاشتقاق الأكبر (46). وفي هذه التسمية إقرارٌ بأن الإبدال من أنواع الاشتقاق، وأننا آثرنا - للتوضيح -

تسميته بالاشتقاق الإبدالي. وهو اشتقاق يقوم على الإبدال اللغوي الدلالي الذي يحمل معه تنويعا على المعنى العام للكلمة المبدل منها حرف.

أقر اللغويون المحدثون الاشتقاق الإبدالي وسيلة توليد هامة. ودعوا إلى الأخذ به على الصعيدين: النظري والتطبيقي:

ا – فعلى الصعيد النظري: دارت حوله بحوث عديد من اللغويين المحدثين رامية إلى الأخذ به وتقييسه:

ا – حاول د.صبحي الصالح أن يربط هذه الظاهرة بنظرية الثنائية اللغوية عندما قال:"فكان من أسرار العربية تبعا لهذا أننا كلما رَدَدْنا موادَّها المزيدة إلى الصورة الثنائية التاريخية وجَدْنا الحرف الذي ثُلِّث أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية.، توجه المعنى العام الأصلي، توجيها خاصا وتزيده تنوُّعاً وتقْييداً"(47).ودلّل على ذلك بأن" الجذْل أصلٌ عام للشجر،ولكنه للنخلِ (جذْع)، والعين الحلقيّة أقوى من اللام المُذْلَقة"(48). لانريد الدخول في بحث قوّة الحروف وضعفها فما كتب حولها حتى الآن لايرتقي إلى مستوى الدراسة العلمية الإحصائية. كما لا نريد الدخول في بحث نظريّة ثنائية اللغة، إذ ليس هذا مكان بحثها؛ كما أن مقولتنا تستقيم دون الاعتماد عليها أصلاً. ولكن في عبارة الدكتور الصالح ما يبين موقف المحدثين من مهمة الاشتقاق الإبدالي.

ب – أما الأستاذ عبد الله أمين، صاحب كتاب الاشتقاق، فقد كان أوضح وأكثر مباشرة في دعوته حين قال: "وهذا الضرب من الاشتقاق يمكن أن يُنتفَع به في اشتقاق اسمين لمسمّيين متشابهين في الشكل والعمل أو في أحدهما، إن كان بين الاسمين والمسمّيين ملاءمة؛ مثال ذلك: (الغُمْنة والغُمْرَة)، يمكن أن يسمى المسحوق الذي تطلي به السيدات وجوههن وأيديهن (غُمْرَة) ، والمعجون الذي يستعمل استعمالَه (غُمْنَة)، بإبدال النون من الراء، لتقاربهما مخرجا وصفة. و(الأزْمَة والأزْبَة) وهي الضيق والشدَّة، يمكن أن نطلق على الضيق المالي (أزمة) وعلى الضيق السياسيّ مثلاً (أزبة)، بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاقهما مخرجا واختلافهما صفة...و (الكَتْأة والكَتْمَة) ما يَعْلو اللبنَ من دَسَم، يمكن أن يُطْلق أحد اللفظين على ما نسميه (القِشْدَة) والآخر على ما نسميه (الكريم) بإبدال الهمزة من العين لتقاربهما مخرجا وصفة"(49).

ج – أدرك المجمعي عز الدين التنوخي أهميّة الإبدال في وضع المصطلحات العلميّة فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي:"ومن فوائده أنه قد ينتفع به في المصطلحات العلمية، بتخصيص اللفظتين المتعاقبتين (50) لمسميين متشابهين بينهما علاقة معنوية"(51). وبعد أن يستعرض جملة صالحة من أمثلة قديمة وحديثة تؤيد مذهبه قال: " وعلى هذا الأسلوب أرى أن نسمّي كَسّارة الجوز (casse-noix): مِرْضخة، وكَسّارة اللّوْز (casse-noisette): مِرْضخة، بالحاء المهملة، والعكس جائز. وأرى أن سلفنا الصالح عرف كيف يستعمل لغته فخصّص (الغَبْن) للثوب و (الخَبْن) للعروض، وهما في الأصل بمعنى متشابه"(52).

د – أما الأستاذ عبد الله العلايلي، فقد تجاوز الإقرار به وسيلة توليد هامة، إلى اقتراح شروط للإفادة منه فقال: " وفائدة الإبدال في الوضع الجديد ظاهرة جدا،

وذلك لأنه يُفْزَع إليه عندما تكون المادة قد استوفت الوضع؛ وينبغي أن يخضع لشروط حتى لايكون سببا لاشتراك قريب"(53) وسنعرض لهذه الشروط بعد قليل.

2 - وعلى الصعيد العملي التطبيقي: أفاد المعربون المحدثون من الاشتقاق الإبدالي في وضع مصطلحاتهم:

ا - فقد ترجم مترجمو (معجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات - كليرفيل) وهم الدكاترة: (مرشد خاطر وحمدي الخياط وصلاح الدين الكواكبي) مصطلح (anesthésie) بكلمة (التَّخْدير)، ووضعوا لمصطلح (narcose) كلمة (التَّخْتير) بإبدال حرف التاء بالدَّال. كما ترجموا كلمة (nucose) بالمُخاط، ووضعوا لكلمة (glaire) كلمة (المُغاط)، بإبدال حرف الغين بالخاء(54).

ب - وأفاد المعجمي مصطفى الشهابي في معجم المصطلحات الزراعية من كلمتيْ (التَّأريث والتَّأريف) المبدلتيْن قديماً بمعنى وضع الحدود بين أرضين، فترجم المصطلح (abornage) بكلمة (تأريث) وترجم (cadastre) بكلمة (تأريف)(55).

ج - وفي (مصطلحات مسيرات الخيل) للدكتور سلمان قطاية أراد أن يُفرق بين أشكال وقف الفرس مستفيدا من إبدالات القدماء فقال: "أما إذا كان الوقوف فجأة فهو الكَبْح والكَمْخ أو الكَمْح... وللكبح أشكال ثلاثة:

- إمساك خلفي يتكدّس الجسم كلّية تقريبا على الخلفيتين ومؤخر الجسم ولنسمه (الكَمْخ) بسبب وجود الخاء فيه.

- إمساك أمامي يتكدس الجسم كلّية على الأماميّتين ومقدَّم الجسم ولنسمه (الكَمْح) لوجود حرف الميم فيه.

- إمساك رباعي يتكدَّس الجسم فيه على الأطراف الأربعة ولنسمه (الكَبْح) لوجود حرف الباء من (أربعة) فيه"(56).

وهكذا أمكن هنا توظيف هذه الحالات الإبدالية التي كان يُنْظَر إليها قديما على أنها نوع من الترادف اللفظي ليس غير، أمكن توظيفها لأداء معان تفصيليّة تنويعيَّة في إطار المعنى العام للكلمة الأصل وهو الإيقاف.

د - وفي سياق استخدام الإبدال في مصطلحات فيزيائية يقول د.عبد الكريم اليافي:"وعمدنا إلى (الأُويل) مقابل لفظ (proton)، فاستبدلنا الميم في المعتدل باللام فأصبح معنا (الأُويل) مقابل نيوترون (neutron)، كما استبدلنا أيضاً بهما النون من أول لفظ النواة فصار معنا (الأُوَين) (nucléon)، وهو الجزء الأصلي من نواة العنصر. وكذا قلنا ما قاله غيرنا (الكَهْرَب) مقابل (électron) ثم بدَّلنا الباء سيناً للإشارة إلى كونه سالباً فصار (كهرسا) مقابل (négaton)، وبدَّلنا الباء جيما فصار (كهرجا) مقابل (positon) وهلم جرّا"(57). إن تجربة كلّ من الدكتور اليافي وقطاية - وإن كانت لاتنطلق نظريا من ظاهرة الإبدال حتما - فإنها تلتقي في الممارسة العملية معها.

هـ - كما استخدم الدكتور صلاح الدين الكواكبي ظاهرة الإبدال في التفريق بين مصطلحين متقاربين فقال: "المَرْث، كالمَرْس زِنَة ومعنى، خصصتها بما

يُمْرَس في فن الصيدلة، تمييزاً من غيرها من العمليَّات الصيدلانية "(58).

5) قواعد الاشتقاق الإبدالي:

إن ما ورد في الفقرتين الأخيرتين السابقتين يثير أيضا مسائل حول طريقة الاشتقاق الإبدالي:

المسألة الأولى التي يثيرها هذا الاشتقاق هي: أيّ الأحرف أحقّ بالإبدال بها: الأول أم الأوسط أو الأخير. ولكل منهما ما يؤيد الإبدال به.

- فمن إبدال الحرف الأول مَرَّ بنا: (هَنين وحَنين وأنين وخَنين ورَنين) التي تدل على تنويعات صوت المريض بالتدرُّج صُعُداً.

- ومن إبدال الحرف الثاني: الشاسِب والشازب للضامر، وهَطَّل وهَتَل، والكَبْح والكَمْح.

- ومن إبدال الحرف الأخير في الثلاثي: هتَنَ وهَتَلَ، والجَلَحُ - لذهاب الشعر - والجَلَهُ والجَلاَ.

ولا نظن أن الدراسة الإحصائية - ولو تَوفَّرت - قادرة على ترجيح أي من الأحرف بالإبدال، مادام السماع قد ورد بكل منها. ولذا فلا يسعنا إلا تقرير أن كلاً من الأحرف: الأول أو الثاني أو الأخير قابل للإبدال به، وإن كانت الأمثلة التي سيقت حول إبدال الحرف الأخير أوفر لما أولاها أصحاب نظرية ثنائية اللغة من اهتمام؛ على أن المحدثين أبدلوا - على الغالب - بالحرف الأوسط والأخير.

المسألة الثانية: هي أي الحروف أحقُّ بالإبدال لاستخدامها في تنويع المعنى العام؟ إننا نجد أنفسنا أمام أربعة خيارات:

ا - اعتماد صفة الحروف من حيث الشدة والرخاوة، فيُعطى للمعنى الأشدّ الحرفُ الأشد، وللمعنى الألين الحرف الألين، وعلى هدي من هذا الخيار علّل ابن جني الفرق بين (قَضَم وخَضَم) فقال: " فالخَضْم لأكل الرّطب كالبطيخ وما كان نحوه من المأكول الرَّطْب، والقَضْم للصُّلب اليابس نحو: (قَضَمَت الدابة شعيرها)...فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَطْب، والقاف لصلابتها لليابس"(59).

ب - وإما اعتماد القيمة التعبيرية للحرف. ومن الأمثلة التي يسوقونها على ذلك، أن الفاء أفادت في كلمات معينة معنى الضَّعف، يقول الدكتور صبحي الصالح: "ومن أوضح الأمثلة على هذه الظاهرة اللغوية العجيبة ما ذكره ابن جني من (ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوَهَن والضَّعْف ونحوهما)، أما شواهده على ذلك ففيها ما نرضاه ولا يَسَعُنا ردُّه (كالشيء التالف والشيخ الدالف، والدَّنِف المريض، والفتور للضَعف، والطفل للرَخْص)...وواضح أن ابن جني يُعَول في هذه الأمثلة طبيعيها ومتكلَّفِها على حرف (الفاء) فهو الذي أفاد بقيمته التعبيرية الخاصة معنى الوَهَن والضعف لدى ممازجته الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون " (60).

ج - وإما اعتماد مخارج الحروف، كأن يُختار لحرف حلقي نريد إبداله حرفا حلقيا آخر، أو لحرف شفهي حرفا شفهيا. ومثال ذلك ما اقترحه عبد الله أمين من استعمال (أزْمَة) للضيق المالي و(أزْبَة) للضيق السياسي

" بإبدال الباء من الميم لتجانسهما أي اتفاقهما مخرجا واختلافهما صفة "(61).

د - وإمّا اعتماد حرف من حروف الكلمة التي يراد تضمين الكلمة الواقع فيها الإبدال معناها. وهذا ما ذَهب إليه بعض المعرّبين والفيزيائيين باستعمالهم (الكَهْرَس) للكهرب السالب و(الكَهْرَج) للكهرب الموجب. (والأُوَيم) للأويل المعتدل (62). حيث أخذ السين من كلمة (سالب) والجيم من كلمة (موجب) والميم من كلمة (معتدل)، مع أن الميم ليست حرفا أصليا فيها. ومثله ما أخذ به الدكتور سلمان قطاية في مسيرات مصطلحات الخيل حيث عد (الكَبْح) هو المعنى الأصلي، ونوَّع عليه فخصص أحرفا من الكلمات التي أراد تضمينها الكبح فقال: (الكَمْح) للإيقاف الأمامي رامزا للأمامي بالميم، و(الكَمْخ) للخلفي رامزا بالخاء للخلفي(63). وإن كان ثمة فرق بين المثالين فالياقي ولّد معتمدا الإبدال وقطاية ترجم مخصصا إبدالا قديما.

والذي نراه أن الأهمَّ في هذه المسألة ليس هو ترجيح خيار على آخر أو طريقة على أخرى. بل هو ألاّ يؤدي الإبدال المقترح إلى حالة من تنافر الحروف ممّا يتعارض والبنية الصوتية العربية.

لقد حاول بعضهم أن يحصر الإبدال بين الحروف المتقاربة مخرجا أو صفة، لكن استقراء حالات الإبدال بيَّنت أنّه قد وقع بين حرفين متقاربين أو متباعدين، فمن وقوعه:

- بين حرفين متجانسين أي متفقين مخرجا مختلفين صفة كالزاي والسين: (الرجز والرجس).
- أو متقاربين مخرجا متحدين صفة كالحاء والهاء نحو: قَحِل وقَهِل إذ يَبس.
- أو متقاربين مخرجا وصفة كالعين والهمزة في زُعاف وزُؤاف.
- أو متقاربين مخرجا متباعدين صفة كالقاف والكاف نحو: امتك الضَّرْعَ وامتَقَه: إذا رضع ما فيه.
- أو متقاربين صفة متباعدين مخرجا كاللام والراء في نحو: مُجَلْف ومُجَرَّف لمن ذهب ماله.
- أو متباعدين مخرجا متحدين صفة نحو الغَيْم والغَيْن.
- أو متباعدين مخرجا وصفة كالجيم والحاء في نحو يجوس ويحوس(64).

هذه النتيجة، وإن لم تعجب لغويين معاصرين، لأنها تُذهب هيبة نظرية القيمة التعبيريَّة للحرف العربي(65)، فإنهم لم يجدوا ما يدفعونها به، اللهم إلا ما نقل عن ابن سيده من أنه صرَّح: " ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمَّى بدلا، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحَلْق "(66)، وما نقل عن ابن جني من أنه لم يَعُدّ (جاسوا وحاسوا) من الإبدال لأن الجيم ليست أخت الحاء(67). ولكن ما حيلتنا إن كان ابن قتيبة قد نقل لنا عن العرب قولهم: عانَشْتُ الرجلَ وعانَقْتُه)(68) فأبدل حرفا شَجْريا من حرف حلقي؟ وإذا كان ابن عصفور الإشبيلي قد نقل لنا أن العرب قالت:(أَقْسَتْ ووَقْسَتْ)(69) فأبدل حرفا حلقيا من فموي؟ وغيرها كثير مما جمعه السيوطي في مزهره(70).

وممن حرص على أن يقعد للإبدال الشيخ عبد الله

العلايلي إذ يقول: "وينبغي أن يخضع لشروط حتى لايكون سببا لاشتراك قريب:

1 - ألاّ يستوفى من مادة الإبدال كلّ موازين التصريف، فلا يصاغ منه مصدر وما أشبهه اكتفاء بمصدر الأصل، ولا يزاد فيها زيادات تصريفية.

2 - ألاّ تجري عليها زيادة الاشتقاق.

3 - ألاّ تُعمَّم في كل دوائر الثلاثي.

4 - أن تُذْكر في مادة المبدل منه لا في مكانها بحسب اقتضاء الحرف "(71).

ونعل العلايلي كان يرمي من شروطه إلى صون نظريّة (التقاليب الستة) من أن تُمَس، لأن إجراء التصريف على الكلمة الواقع فيها الإبدال سوف يؤدي إلى توليد جذر لغوي جديد يستعصي على إيجاد علاقة بين معناه ومعاني جذر لغوي قديم بالأحرف ذاتها، فلو أجرينا على مصطلح (التختير) الذي سبق ذكره لنوع معيّن من أنواع التخدير إجراءات التصريف لأدّى بنا ذلك إلى (ختّر وختر) الذي قد لايسهل إيجاد علاقة بينه وبين معنى الجذر القديم (ختر) وهو نقض العهد والفساد. مع أن القدماء أنفسهم استعملوا (الختر) بمعنى (الخدر) أيضا.

والذي نراه أن الإبدال اشتقاق، والاشتقاق توليد، وما وُلد من صلب اللغة، حروفها وأصواتها وأبنيتها، صار ابناً شرعيّاً لها تسري عليه كلّ أنظمتها اللغوية مع الزمن شئنا ذلك أم أبينا؛ وكنا ذكرنا ما ورد في لسان العرب من قول أبي منصور الأزهري: " والعرب تُبدل الطاء تاء لقرب مخرجهما ، قالوا: متّ ومطّ ومدّ"(72)، فهل وقفت العرب عند هذا الإبدال في الجذر و لم تُجْر عليه أشكال التصريف؟ ألم تصُغ من كلٍّ منها مصدرا ومضارعا وصفات؟ بلى قد فعلت ذلك فقالت من (متّ): المتات: ما مُتّ به، المواتّ: الوسائل، تمتّى بالحبل: اعتمد. وقالت من (مطّ): يُمطّ، يتمطّط. المُطْمَطة، المطيطة (طينٌ لزج)...(73).

ثم إذا كنا نشتق من الكلمة المعرّبة ونُجري عليها قوانين العربية وهي أجنبية عنها أصلاً، أفيصح أن نَحْرم ذلك الكلمة العربية المولّدة بالإبدال؟

إننا نرى أن الإبدال مَنْجم غنيٌّ للتوليد والاشتقاق. وأنه يوظّف حتى الآن لخدمة اللغة كما يجب؛ ونرى أن أهمّ مجال يمكن الإفادة منه فيه هو الفروقات النوعية في مسمّيات أشياء لم يألفْها العرب في بيئتهم ، أو مسمّيات أدّى إليها التقدّم العلمي والتقني.

ولنضرب مثلا بتسميات الألوان - لقد أقرّ مجمع القاهرة في دور انعقاده الرابع سنة 1937 مصطلحات للألوان الفرعية فقال:"أصفر فاقع، أصفر ليموني، أصفر كرومي ناصع، أصفر كرومي قاتم، أزرق كوبالتي، أزرق رمادي، أزرق سماوي، أزرق بروسي، أخضر زرعي، أخضر هوكر، أخضر زمردي، أخضر نيوني"(74). وهي كما نرى مصطلحات تقوم على التراكيب الوصفية والمعقّدة أحياناً. فما المانع من أن يُلجأ إلى ظاهرة الإبدال للإفادة منها في توليد مصطلحات من كلمة واحدة. ويمكن في هذه الحالة إبدال أحد أحرف اللون الأساسي واختيار الحرف البديل مما يُلمِح إلى اللون المراد، كأن يقال: (أصفل)، بدل أصفر ليموني و (أصفك) بدل أصفر كرومي، و(أصفق) بدل أصفر قاتم. وأن يقال: (أزرب) بدل أزرق بروسي. وهذه هي الطريقة التي لجأ إليها بعض

معربي جامعة دمشق عندما قالوا (كهرس) بدل كهرب سالب. قد يبدو هذا الطرح غريبا بعض الشيء، لكن غرابته ستزول متى عرفنا أن العرب استخدمت الإبدال للتعبير عن الفروق اللونية بالذات، ورد في ديوان الأدب: "الأغْثر قريب من الأغْبر ...والأغْبس الذي على لون الذئب...والأغْثم الذي غلب بياضُه سوادَه" (75). وجاء في مخصص ابن سيده: "في العين الشَّهَل والشُّهْلة، وهو أن تشْرب الحدقة حمرة ليست خطوطا كالشُّكلة، ولكنها قلّة سواد الحدقة حتى كأن سوادها يضرب إلى الحمرة... وفيها الشَّكلة والشُّكلة:وهي حُمْرة تخالط البياض، ورجل أشكل وامرأة شكلا."(76). ودون النظر إلى أي الكلمتين هي الأصل وأيها المبدل فيها؛ فإن استخدام ظاهرة الإبدال للتنويعات اللونية عند العرب بادية للعيان هنا.

ولنضرب مثلا آخر مما لم يكن شائعا في البيئة العربية الصحراوية وهو كلمة (الثلج)، فمن الطبيعي ألاّ يكون لها في لغتنا تسميات عدّة تدل على حالاته وتنوعاته كما في اللغة الفنلندية (77) مما يجنّبه المترجم بوحدات غير قابلة للترجمة مباشرة، فلا بد من مواجهتها، إمّا بالتعريب وإما بالترجمة بتراكيب وصفية أو إضافية؛ ولا نرى مانعا يحول دون الإفادة من ظاهرة الإبدال في العربية كأن يقال في الثلج المختلط بالبَرَد (ثَبْج) وللمختلط بالمطر (ثَمْج) وللمصحوب بريح شديدة (ثَرْج)، أو غير ذلك ممّا قد لا يتجافى عنه السمع.

وإذا كان من المحدثين من شرط لصحة الإبدال شروطاً، فإن منهم من رفَضَ استخدامه لتوليد ألفاظ جديدة، كتوليد (الإزغاء والإسغاء) من (الإصغاء)، بحجة مجافاة ذلك للذوق السليم ولما فيه من تشويه للعربية وتجاوزٍ على هويتها، وأنه لم يسمع عن القدماء أنهم دعوْا إلى اتخاذ الإبدال سبيلا إلى توليد ألفاظ جديدة (78). وهي حجج لايؤيدها الواقع فتشويه العربية والتجاوز على هويتها ليس سببه - إن وقع - الإبدال، بل لأن المُبْدِل لم يراع النظام الصوتي للعربية. أمّا أنّ القدماء لم يَدْعُوا إليه - مع أنهم درسوه - فمردّه إلى أنّ الحاجة لم تلجئهم، ولو ألجأتهم لفعلوا.

وخلاصة ما نراه أنّ الإبدال من الظواهر اللغوية الهامة في لغتنا، ونرى أن يُفاد منه في تسمية الفروقات النوعية بين الأشياء المتشابهة، ولايشترط في هذا الاشتقاق الإبدالي إلا ثلاثة أشياء:

ا - ألاّ يؤدي هذا الإبدال إلى ولادة كلمة ذات حروف لا تتألف أولا تنسجم مع النظام الصوتي للعربية.

ب - ألاّ يؤدي الإبدال إلى مشترك لفظي-ما أمكن ذلك -وإذا كان لابد من وقوع الاشتراك فيفضّل المشترك اللفظي الأقل شيوعا.أمّا منع وقوعه فأمر غير ممكن.

والهامش المتاح لنا لمراعاة هذين الشرطين هو حريّتنا في اختيار موقع الحرف المبدَل منه وطبيعة الحرف المبدَل.

ج - أن يُقْصر استعمال الإبدال على المصطلحات العلمية وللضرورة، أي عند انعدام إمكانية الترجمة أو الاشتقاق الصرفيّ.

الهوامش

1): عبد الله أمين / الاشتقاق : 331.

2): عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي 1 : 9.

3): ابن عصفور الإشبيلي / الممتع في التصريف 1 : 326 - وسيبويه 239/4.

4)-5) : ابن السكيت / الإبدال : 61 ، 77 .

6) : السيوطي / المزهر 1 : 460 .

7) : عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب 1 : 6-7.

8) السكاكي / مفتاح العلوم : 15. ويسميه الاشتقاق الأكبر، ويمثل له بنمق ونهق.

9) السيوطي / المزهر 1 : 460.

10) المرجع السابق نفسه 1 : 538.

11) المرجع السابق نفسه 1 : 462.

12) ابن جني / سر صناعة الإعراب 1 : 246.

13) أبو حيان الأندلسي - البحر المحيط 5 : 307. وهي الآية 35 من سورة يوسف.

14) القالي / الأمالي 1 : 186.

15) عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب 1 : 8.

16) ابن الناظم / شرح الألفية : 836.

17) ابن مالك : تسهيل الفوائد : 300.

18) ابن السكيت / الإبدال : 92.

19) المرجع السابق نفسه : 99

20) المرجع السابق نفسه : 141.

21) المرجع السابق نفسه : 121.

22) ابن السكيت / الإبدال : 124.

23) المرجع نفسه : 111.

24) ابن السكيت / الإبدال : 113-114.

25) السيوطي / المزهر 1 : 461. وينظر: د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 265.

26) د. محمد حماسة عبد اللطيف / ظاهرة الإعلام والإبدال في العربية.../مجلة مجمع القاهرة ج 48 : 155.

27) د. مصطفى جواد / أثر التضعيف في تطور اللغة العربية والإبدال.../ مجلة مجمع القاهرة ج 19 : 58.

28) العبهلة : الإهمال والترك.

29) السيوطي / المزهر 1 : 460.

30) ابن جني / سر صناعة الإعراب 1 : 246.

31) هفنر / الكنز اللغوي - الإبدال لابن السكيت : 3.

32) الفارابي / ديوان الأدب 1 : 345.

33) الثعالبي / فقه اللغة : 225.

34) المرجع نفسه : 237.

35) المرجع نفسه : 208.

36) ابن سيده / المخصص 1 : 102.

37) المرجع نفسه 1/93.

38) المرجع نفسه 1/71.

39) ابن منظور / لسان العرب : بجر.

40) المرجع نفسه : بعط.

41) المرجع نفسه : تلع.

42) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 239.

43) ابن جني / الخصائص 2 : 152.

44) المرجع نفسه 2/82.

45) ينظر : ص 180 من هذا البحث.

46) ينظر محمد المبارك/ فقه اللغة وخصائص العربية :111 ود.علي عبد الواحد وافي/ فقه اللغة : 186، وص:119 / من هذا البحث.

47) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 165.

48) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 167.

49) عبد الله أمين / الاشتقاق : 370.

50) يسميه بعضهم الإبدال تعاقب أو معاقبة كما أشرنا في ص 176.

51) عز الدين التنوخي / مقدمة الإبدال لأبي الطيب اللغوي 1 : 42.

52) المرجع نفسه – المقدمة 1 : 42.

53) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي : 178.

54) عز الدين التنوخي / مقدمة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي 1 : 42.

55) مصطفى الشهابي / ملاحظات على معجم الألفاظ الزراعية – مجلة مجمع دمشق 3/23 : 25.

56) د. سلمان قطاية / مصطلحات سيرات الخيل / مجلة المجمع الأردني 35 : 223.

57) د. عبد الكريم اليافي / تجربتي في تعريب المصطلحات العلمية / مجلة مجمع دمشق 4/53 : 800.

58) د. صلاح الدين الكواكبي – مصطلحات علمية : 13.

59) ابن جني / الخصائص 2 : 157-158.

60) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 153-154.

61) عبد الله أمين / الاشتقاق : 370.

62) ينظر : ص 189 من هذا البحث.

63) ينظر : ص 188 من هذا البحث.

64) عبد الله أمين / الاشتقاق : 354-367.

65) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 246.

66) ابن سيده / المخصص 13 : 274.

67) د. صبحي الصالح / دراسات في فقه اللغة : 266.

68) ابن قتيبة - أدب الكاتب : 376.

69) ابن عصفور / الممتع في التصريف 1 : 332.

70) السيوطي / المزهر 1 : 462 وما بعدها.

71) د. أسعد علي / تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي : 178.

72) ينظر : ص 184 من هذا البحث.

73) ابن منظور / لسان العرب : مت ، مط.

74) مجمع القاهرة / مصطلحات الألوان التي أقرها المجمع / مجلة مجمع القاهرة 4 : 22-23.

75) الفارابي / ديوان الأدب 1 : 271-272.

76) ابن سيده / المخصص 1 : 99-100.

77) د. فوزي عطية / علم الترجمة : 195.

78) د. جميل الملائكة / المصطلح العلمي ووحدة الفكر - مجلة المجمع العراقي ج 3/34 : 109.